مقتل اولريكه ماينهوف

الأنصار يرفضون رواية الانتحار:

إنها جريمة قتل مدبّرة

● تواصل السلطات الالمانية الغربية تطبيق الاجراءات الامنية المشددة التي فرضتها على أثر مقتل أولريكه ماينهوف ، قائدة « جناح الجيش الاحمر » المنظمة اليسارية الالمانية المعروفة باسم مجموعة بادر ماينهوف . فمنذ الاعلان الرسمي الذي ادعى بأن ماينهوف قد « انتحرت » ، بشنق نفسها في زنزانتها ، في السجن ، انفجرت اعمال العنف ليس فقط في المدن الالمانية الغربية ، بل وفي مدن اخرى في اوروبا الغربية ، استنكارا لخطة الاغتيال التي نفذتها سلطات بون ، وتعبيرا عن الشكوك التي تحيط برواية السلطة .

وكانت أولريكه ماينهوف عندما قتلت ، تمثل امام محكمة شتوتغارت مع ثلاثة من رفاقها في محاكمة بدأت منذ سنة لقضية ، وتشغل المانيا الغربية منذ حوالي الاربع سنوات ، عندما اعتقلت ماينهوف في حزيران ، ١٩٧٢ ، ووجهت اليها والى رفاقها في حينه ، تهم القيام باعمال «الارهاب»، وذلك بعد سنتين على ربما أشهر مطاردة في تاريخ المانيا ، لاعتقال قيادة منظمة « الجيش الاحمر » اليسارية التي برزت في الساحة السياسية هناك على أثر التحرك الطلابي الشهير في برلين الغربية، سنة ١٩٦٨ .

وعرفت ماينهوف في الستينات كصحافية لامعة، ومناظرة عنيفة ، تهتم بالقضايا الاجتماعية ، وقد تحولت من ناقدة اجتماعية ، راديكالية الى النضال الناشط ضد المؤسسة الحاكمة في المانيا الغربية في سنة ١٩٧٠ . فقد دبرت آنذاك خطة ناجحة لاطلاق سراح رفيقها اندرياس بادر من السجن ، ونزلت تحت الارض ، لتبدأ سلسلة العمليات المثيرة التي نفذتها المنظمة ، والتي استمرت حتى من بعد اعتقالها في سنة ١٩٧٢ .

وكانت المعلومات قد أشارت الى ان مجموعات من المنظمة تلقت دورات تدريبية في معسكرات المقاومة الفلسطينية في الاردن ، وشاركت بعض افرادها في القتال الى جانب الفدائيين هناك . فقد اقامت جماعة الجيش الاحمر أو ما سمته الصحافة الغربية « جماعة بادر ـ ماينهوف » علاقات مع المقاومة بعد ان كانت واحدة من أولى التنظيمات اليسارية في أوروبا الغربية ، التي رفضت الابتزاز الصهيوني في الاحياء المتواصل « لعقدة الذنب » تجاه اليهود، فصاغت التحليل الصحيح لطبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ولطبيعة العلاقة بين الكيان الصهيوني والامبريالية الاميركية ، ووقفت بالتالي الى جانب الثورة الفلسطينية .

وكانت المنظمة تركز في عملياتها على رموز النظام الالماني والامبريالية الاميركية ، ومن ابرزها تلك التي نفذتها ضد الوجود العسكري الاميركي في قواعد فرانكفورت وهايدلبرغ في سنة ١٩٧٢ ، وقد قتل فيها آنذاك أربعة جنود أميركيين وجرح ١٤ منهم .

ولم تكن أولريكه ماينهوف عضو المنظمة الوحيد الذي يقضي في الاسر . ففي سنة ١٩٧٤ توفي هولغر واينز في السجن نتيجة اضرابه عن الطعام احتجاجا على الظروف والمعاملة الوحشية التي يلقاها عناصر المنظمة المعتقلين . وفي اليوم التالي لوفاته قامت مجموعة من « حركة الثاني من حزيران » ، وهي حركة يسارية أخرى باغتيال رئيس قضاة برلين الغربية . وبعد بضعة اشهر قامت نفس الحركة بتنظيم عملية خطف بيتر لورنز ، المرشح لمنصب محافظ برلين الغربية آنذاك واطلاق سراح خمسة من اليساريين ينتمون الى « الجيش الاحمر » و « حركة ٢ حزيران » . ولحق ذلك عملية سفارة المانيا الغربية في ستوكهولم التي فشلت في اطلاق سراح ٢٨ رهينة من مختلف التنظيمات وعلى رأسهم قادة الجيش الاحمر ، ورغم ان محاكمة ماينهوف واندرياس بادر واثنين اخرين قد بدأت منذ سنة ، الا انهم كانوا طوال السنوات الثلاث التي سبقت المحاكمة ، قيد الاعتقال وفي الانفراد في السجن الذي انشىء خصيصا لهم والحقت به المحكمة كاجراء أمني غير عادي . وقد ادت ظاهرة بادر ـ ماينهوف الى انزلاق قناع الديمقراطية عن الوجه الحقيقي للسلطة في المانيا الغربية . فقد اتخذت المحكمة سلسلة قرارات تتنافى والحريات والحقوق المدنية ، دفعت عددا من المعنيين البارزين في هذا المجال ، الى التحذير من تطرف المؤسسة الحاكمة في ردة فعلها تجاه الراديكاليين والذي يمكن أن يؤدي الى « ما يثقل ضمير الالمان الغربيين في المستقبل» ... خصوصا عندما حاولت السلطات اخضاعهم لعمليات جراحية في الدماغ بقصد البحث عن اسباب « انحرافهم » ! .. وكانت بذلك تحاول تكرار ما كانت تقوم به السلطات النازية القديمة في استخدام المعتقلين السياسيين للاختبارات الطبية ودفعهم لفقدان القدرات العقلية .

وكان الادعاء العام يبرر توقيفهم طوال السنوات الثلاث بحجة ان اعداد ملف القضية قد تطلب هذا الوقت ، بينما الواقع ان الهدف منه كان العمل على تحطيم معنويات واعصاب المعتقلين قبل مثولهم للمحاكمة ليكونوا اداة طيعة في يد الادعاء وتسهل بالتالي عملية ادانتهم . وقد تعرضت أولريكه ماينهوف كما تعرض رفاقها ، لاشكال من التعذيب النفساني خدمة لهذا الغرض ، وقد اقدمت قبل وفاتها بوقت قصير على الاضراب عن الطعام احتجاجا على المعاملة السيئة التي كانت تلقاها في السجن .

وقد اثارت رواية اقدامها على الانتحار علامات استفهام كبيرة . وتأكدت هذه الشكوك عندما اعلنت شقيقتها بان أولريكه كانت قد اكدت لها في وقت من الاوقات ، بانها لا تفكر في الانتحار مطلقا . كما أكد رفاقها بانها لا يمكن ان تتخذ مثل هذا القرار دون أن تبلغهم به أو على الاقل ، من دون أن تترك خلفها رسالة تشرح فيها اقدامها على الانتحار .

في الواقع رفض انصار الجيش الاحمر رواية السلطة عن الانتحار . واعلن محام سابق للمجموعة بان أولريكه قد « اعدمت بالتقسيط » ولم تنتحر، وان السلطات تدعي بانها قد انتحرت لتغطي جريمة قتلها التدريجي . وكان هذا لسان حال بضعة مئات من المؤيدين الذين تظاهروا أمام السجن ـ المحكمة ، رفضا لمزاعم السلطة واستنكارا للجريمة، في الوقت الذي كانت تتعرض فيه المؤسسات الالمانية الغربية في المدن الفرنسية والايطالية لعمليات تفجير وحرق من جانب المنظمات المؤيدة أو المتعاطفة مع قضية « بادر ـ ماينهوف » ، وتشهد فيه شوارع بعض المدن الالمانية اشتباكات متقطعة بين الشرطة والمتظاهرين استنكارا لمقتل ماينهوف .

■■

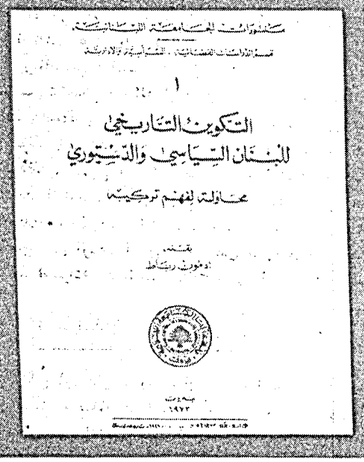

كتب

تجمع طوائف أم شعب واحد؟

فسيفساء لبنان أسطورة

وسيطرة الفينيقيين شعارات كل الساحل السوري

لا يختلف تأريخ رباط للكيان اللبناني ، في وجهته العامة ، عن تأريخ « الايديولوجية الكيانية » له . ذلك ان منطق تحليل رباط يبقى محكوما بالوجود الحالي للكيان وتبلوره في دولة .

فأرض الكيان تشمل الحدود الجغرافية للبنان . ونرى رباط يتكلم عن « الحدود التي رسمتها الطبيعة » للبنان ، على غرار ما يفعل الانتداب الفرنسي واقطاب الموارنة في العشرينات الذي طالبوا بـ « لبنان الكبير » ضمن الحدود التي رسمتها له الطبيعة . ويهمل تحليل رباط النظر الى الفوارق في البنية الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف المناطق والتي يصعب من جرائها التحدث عن « كيان لبناني » يضم أراضي الدولة اللبنانية الحالية . أما عن وجود الكيان السياسي نفسه فانه يعود ، حسب رباط ، الى القرن السادس عشر أي الى عهد أمارة فخر الدين الثاني المعني ـ أي الى « أربعة قرون من التاريخ » .

هذا السحب التاريخي ـ اذا جاز التعبير ـ لوجود الكيان يوازي اعطاء العمق التاريخي للبنان الحالي ، وارساءه بالتالي على اسس تاريخية متينة . ما هي الحجج التي يدعم بها رباط رأيه هذا ؟ ليس هنالك من حجج واضحة لان رباط يعتبر تحديده الزمني هذا أمرا حاصلا ، ولا يناقشه بالتالي . ولكن يمكن القول ، من خلال القراءة ، ان رأيه يستند الى وجود خصوصية للجبل في بنيته الادارية ، واحيانا السياسية ، خلال تاريخه هذا .

فتحديد رباط الزمني يتطابق مع تاريخ الامارة أي مع وجود مؤسسة محلية للسلطة في الجبل تدير شؤون اهله وترعاها . انما ، ووفقا للتعريف نفسه الذي يعطيه رباط للامارة ، فقد عرفت هذه المؤسسة في اقطاعات أخرى انخرطت فيما بعد في دول على امتداد الوطن العربي دون أن تشكل كيانات . بالاضافة ، وهذا ما يقوله رباط أيضا ، لم تشكل الامارة كيانا سياسيا في ميزاتها الاساسية ، اذ انها بقيت في معظم الاحيان مجرد ادارة محلية خاضعة للسلطة العثمانية المتمثلة بباشوات الساحل ، كما لم يعرف الجبل الوحدة السياسية بل بقي مجزأ الى اقطاعات تتقاسمها عائلات متناحرة بين بعضها ومع الامير . أما عن خصوصية البنية الاجتماعية ـ وهي النقطة المركزية في تحليل رباط ـ أي عن خصوصية تزاوج العلاقات الاقطاعية مع التعدد الطائفي ، فان المعنى الذي يريده رباط لها «التعايش والمساواة بين الدروز والموارنة » (١) فهو غير دقيق . فالدروز كانوا يحرزون الغلبة الواضحة في الجبل حتى القرن التاسع عشر . وقد عزف « درزيا » بالنسبة لاوروبا لدرجة انه كان يسمى « جبل الدروز » . من جهة أخرى ، لا يرتدي التعايش والمساواة ـ اذا كان هناك تعايش ومساواة ـ معناه الحديث . فالدروز والمسيحيون كانوا يعيشون في ظل نظام الملل العثماني . وكانوا من الاقليات الملية التي لا وزن لها في جسم السلطة العام . بالتالي ، لم تكن المسألة الطائفية مطروحة بشكلها الحديث . وعندما نتحدث اليوم عن « تعايش » و « مساواة » ، نفترض ضمنا « تنافرا » و « امتيازات » . هذا التنافر الطائفي وهذه الامتيازات لطائفة معينة لم تتوفر الا منذ القرن التاسع عشر ، في ظل ضعف السلطة العثمانية وتغلغل النفوذ الاوروبي . وبالتالي ، فان خصوصية البنية الاجتماعية التي ولدت الكيان السياسي اللبناني ، أي وجود طوائف تطلب المساواة في ظل صراع دولي يشجعها ويؤمن لها الحماية ، لم

(١) ص . ١٨٦ .